الأمير عبد الله يوجه الهيئة العامة للاستثمار لرفع تقرير ربع سنوي

سمو ولي العهد يوجه بتطبيق ١٧ اتفاقية لإزالة معوقات الاستثمار في المملكة

□ الرياض – الجزيرة:

وافق صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد رئيس الحرس الوطني رئيس المجلس الاقتصادي على التوصية التي رفعتها اللجنة الدائمة في المجلس الاقتصادي الأعلى بخصوص التقرير الذي أعدته الهيئة العامة للاستثمار، الذي تضمن ١٧ اتفاقية بين الهيئة والجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار، من أجل إيجاد آليات عمل وحلول عملية وعاجلة لمعالجة معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة، وإزالتها لتحسين المناخ العام للاستثمار.

وجاء في التوصية أن اللجنة الدائمة بعد دراستها للتقرير رأت أنه يجب وضع الآليات المناسبة لإزالة تلك المعوقات وتحسين مناخ الاستثمار. وقد أمر صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز بأن تتولى الهيئة العامة للاستثمار بالاتفاق مع الجهات المعنية متابعة تطبيق الاتفاقيات المشار اليها، والرفع بنتائج التطبيق كل ثلاثة أشهر. وقد تم تزويد الجهات التي شاركت في وضع هذه الآليات بنسخة من أمر سمو ولي العهد للاعتماد، وهذه الجهات هي: وزارات الدفاع والطيران، الشؤون البلدية والقروية، الداخلية، الخارجية، الاقتصاد والتخطيط، المالية، العدل، التعليم العالي، التربية والتعليم، التجارة والصناعة، العمل، النقل، الصحة، المياه والكهرباء، بالإضافة إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وديوان المظالم، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وفي تصريح لمحافظ الهيئة العامة للاستثمار الأستاذ عمرو بن عبد الله الدباغ عبر معاليه عن شكره وتقديره باسمه ونيابة عن المستثمرين في المملكة لحكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني – حفظهم الله – على حرصهم ومتابعتهم المستمرة لجهود تحسين مناخ الاستثمار في المملكة وإزالة المعوقات التي تواجه المستثمرين في المملكة.

وأكد أن صدور أمر صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى بتطبيق الاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجهات الحكومية، والرفع بتقارير دورية لمتابعة التطبيق يؤكد حرص سموه الكريم على تنفيذ هذه الآليات على أرض الواقع، مشيراً معاليه إلى أن هذا هو التحدي أمام الهيئة والجهات ذات العلاقة خلال المرحلة المقبلة، الذي يستوجب تضافر الجهود من أجل إحداث تحسن تدريجي ومستمر في مناخ الاستثمار في المملكة، ورفع مستوى تنافسية المملكة على المستوى الإقليمي والدولي بما ينسجم مع الإمكانيات الكبيرة للاقتصاد السعودي وما يتمتع به من مزايا نسبية على المستوى العالمي تؤهله أن يكون وجهة للاستثمار، وبخاصة في القطاعات المرتبطة بموقع المملكة الاستراتيجي، وما حباها الله من موارد طبيعية.

الأمير عبد الله بن عبد العزيز

عمرو الدباغ

وفيما يتعلق بمحتوى الاتفاقيات، قال معالي محافظ الهيئة العامة للاستثمار تلك الاتفاقيات تضمنت العديد من الأمور الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار، ومن بينها:

– وضع آليات لإصدار التراخيص في مجال التعليم العالي خلال فترات زمنية محددة متفق عليها بين الهيئة وزارة التعليم العالي من شأنها تشجيع القطاع الخاص لافتتاح الجامعات والكليات المتخصصة بالتعاون مع الجامعات العالمية المعروفة لتدرس التخصصات العلمية والفنية والتقنية التي يحتاج إليها سوق العمل في المملكة.

وأكد معاليه أن الهيئة أخذت خطوات فعالة في هذا الصدد وبدأت بالفعل الترويج لهذا النشاط لدى عدد من الجامعات العالمية العريقة، والتي أبدت تجاوباً كبيراً مع هذه الدعوات.

– تقليص فترات الحصول على ترخيص الاستثمار والسجل التجاري والموافقات على بدء المشاريع الأجنبية والسعودية لأنشطتها في المملكة، مع منح تسهيلات خاصة للمشاريع ذات الإسهام الكبير في الناتج المحلي الإجمالي في استقدام العمالة الأجنبية التي تحتاجها، وإعطاء تسهيلات في الاستقدام للمنشآت التي تقوم بتوظيف أعداد كبيرة من السعوديين أو التي تلتزم بنسب السعودة.

– إيجاد آليات لحل الصعوبات التي تواجه مختلف القطاعات الاستثمارية مع التركيز بصورة خاصة على دعم منشآت القطاع الصناعي، ومنحها فترات إعفاء جمركي أطول، وتوفير العمالة التي تحتاج إليها مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة لهذا القطاع.

– تسهيل حصول المستثمرين الأجانب على تأشيرات دخول المملكة عبر مطارات المملكة مباشرة دون الحاجة إلى خطاب دعوة كما كان معمولاً به في السابق، ويشمل ذلك جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي وعددها ثلاثون دولة.

– إنشاء مكاتب خاصة للهيئة العامة للاستثمار في عدد من سفارات المملكة في الخارج تختص بإنهاء معاملات رجال الأعمال وتقديم التسهيلات والمعلومات للمستثمرين الأجانب الراغبين في الاستثمار في المملكة من خلال مشاركة مستثمرين سعوديين أو من خلال إقامة مشاريع خاصة بهم ١٠٠٪ وهو الحق الذي كفلته لهم أنظمة الاستثمار الجديدة في المملكة.

– تطوير إجراءات البيئة القضائية في المملكة ودعم أجهزة القضاء وفض المنازعات في المملكة، ومتابعة إنشاء المحاكم التجارية، وذلك لتحديد جهة واحدة مختصة بمعالجة التعدد في أجهزة السلطة القضائية، وتوفير المزيد من الشفافية والضمانات للاستثمارات المحلية والأجنبية، وما يترتب على ذلك من توفير للجهد والمال.

– تفعيل دور مراكز الخدمة الشاملة في الهيئة العامة للاستثمار لتكون التطبيق الحقيقي لمفهوم النافذة الواحدة، من خلال ضم مندوبين جدد لعدد من الجهات ذات العلاقة ومنحهم الصلاحيات اللازمة وتقليص فترات إنهاء الإجراءات في المراكز.

– تصميم برامج تدريبية لموظفي الهيئة والجهات ذات العلاقة بالاستثمار لإكسابهم المهارات اللازمة للتعامل مع المستثمرين بالصورة التي تعكس اهتمام حكومة المملكة بجذب الاستثمار.

– تفعيل مشاركة المرأة في النشاط الاستثماري.

– إنشاء مكاتب للهيئة العامة للاستثمار لاستقبال المستثمرين في مطارات المملكة.

– تسهيل إجراءات تخليص البضائع في منافذ المملكة وتقليص الفترات الزمنية لإنهائها.

– إعطاء حوافز خاصة للمستثمرين السعوديين والأجانب الذين يقومون بإنشاء مشاريع استثمارية في بعض مناطق المملكة الأقل نمواً ومنح تسهيلات فيما يتعلق بالعمالة والقروض الممنوحة للمشاريع الاستثمارية في تلك المناطق، بحيث يتم البدء بعدد من المناطق، ومن ثم تعميم التجربة على المناطق الأخرى.

– قيام وزارة النقل والمؤسسة العامة للموانئ والهيئة العامة للاستثمار بإعداد خطط عمل مدعومة بدراسة تشخيصية لعمل الموانئ بالمملكة، والخروج باستراتيجية موحدة، ورؤية مشتركة لزيادة الطاقة التشغيلية للموانئ للحصول على أكبر حصة سوقية من سوق الشحن والمسافنة في منطقة الشرق الأوسط.

وأوضح معالي السيد عمرو الدباغ في ختام تصريحه أن الهيئة سوف تعلن خلال المرحلة المقبلة، وبصورة دورية عن نتائج تطبيق تلك الاتفاقيات ومدى تأثيرها على تنافسية مناخ الاستثمار في المملكة، وجاذبيته للمستثمر الأجنبي والسعودي، مؤكداً أن إدارة البيئة الاستثمارية، هي عملية مستمرة، ولا يقتصر تحسين بيئة الاستثمار على تطبيق الاتفاقيات المشار لها.

يذكر أن سمو ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز كان قد وجه الهيئة العامة للاستثمار في منتصف عام ١٤٢٥هـ بإيجاد حلول للمعوقات التي تواجه المستثمرين بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة خلال فترة ستة أشهر. وعليه، أنشئت الهيئة وكالة خاصة لمتابعة تطبيق الحلول المقترحة لمعوقات الاستثمار وأوضحت في حينه أن هذا الدور خصص له ٥٠٪ من جهد ووقت مسؤولي الهيئة العامة للاستثمار، ولا يقتصر دور هذه الوكالة على إيجاد حلول، بل يتعدى ذلك لتحديد المعوقات التي يمكن أن تستجد لإيجاد حلول لها بشكل يضمن ديناميكية العمل.

كما رفعت الهيئة خلال تلك الفترة تقريراً شاملاً إلى المجلس الاقتصادي الاعلى تضمن آليات مقترحة لإيجاد حلول لعوائق الاستثمار وذلك بعد دراسة الهيئة الشاملة لإجراءات الاستثمار في المملكة ومقارنتها بتجارب أفضل الدول في العالم، ومن ثم اقتراح بدائل لكل إجراء معمول به والدورات المستندية لكل إجراء.

ولقد اتخذت الهيئة خطوة جدية لتفعيل قراراتها ومنها التعاون مع البنك الدولي ومركز الأبحاث في جامعة الملك عبد العزيز لإجراء تقييم شامل لمناخ الاستثمار – المحلي والأجنبي – في المملكة، وذلك لعمل تقييم لأداء الهيئة من قبل جهة محايدة، ويتضمن التقييم تقارير مفصلة تتعلق بتوصيف مناخ الاستثمار على أرض الواقع، استناداً الى نتائج المسوحات الميدانية بالإضافة إلى وسائل تحليلية أخرى.

ويمثل أمر سمو ولي العهد بتطبيق الاتفاقيات الرامية إلى إزالة معوقات الاستثمار خطوة عملية مهمة سوف تعزز فرص جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة وكذلك توطين الاستثمارات المحلية في مشاريع إنتاجية تسهم في توفير عدد كبير من الفرص الوظيفية للمواطنين وبخاصة في المناطق التي لا تجد إقبالاً من المستثمرين.

مع طرح ساب خدمة مبتكرة للاكتتاب عبر أجهزة الصراف الإلكتروني

الأمير سلطان بن محمد يشهد اليوم الأحد توقيع عقود بين المراعي والبنوك المتعهدة بتغطية الاكتتاب

□ الرياض: حازم الشرقاوي:

تشهد مدينة الرياض اليوم الأحد توقيع عقود بين شركة المراعي والخمسة بنوك المحلية المتعهدة بتغطية اكتتاب شركة المراعي والذي سيبدأ غداً الاثنين. ويرعى حفل توقيع العقود صاحب السمو الأمير سلطان بن محمد بن سعود الكبير، رئيس مجلس إدارة شركة المراعي، بحضور الأستاذ عبد الرحمن المهنا، العضو المنتدب بشركة المراعي، والأستاذ أيونس كراباتاكس ممثل بنك HSBC، المدير المالي للاكتتاب، ومديري البنوك الخمسة وهم: البنك السعودي البريطاني مدير الاكتتاب ومتعهد التغطية الرئيسي، مجموعة سامبا المالية، البنك السعودي الفرنسي، البنك العربي الوطني، وبنك الرياض.

وقد وجهت شركة المراعي دعوات لكافة وسائل الإعلام لحضور مراسم توقيع الاتفاقيات، وذلك تطبيقاً لمبدأ الشفافية والوضوح في مختلف مراحل عملية الاكتتاب.

وكانت المراعي قد بدأت نشاطها في عام ١٩٧٧م عندما اهتم سمو الأمير سلطان بن محمد بن سعود الكبير بتطوير مزارع الألبان التقليدية في المملكة وتحويل هذه الصناعة من النمط التقليدي البدائي إلى صناعة متخصصة تواكب أحدث التقنيات والمواصفات العالمية.

ونجحت المراعي منذ سنواتها الأولى في كسب ثقة المستهلك، ونمت وتوسعت بخطىً متسارعة لتصبح أكبر وأهم رموز الصناعات الغذائية في الشرق الأوسط. واليوم تنتج المراعي من خلال خطوطها الإنتاجية المتنوعة أكثر من ١٥٠ منتجاً غذائياً أثبتت من خلالها التزامها بالجودة التي اتخذتها شعاراً دائماً لاستحقاق الثقة. كما طورت المراعي شبكة توزيع للمنتجات الطازجة هي الأكبر في المنطقة تغطي المملكة والدول المجاورة لها، وتخدمها أكثر من ١٥,٠٠٠ وحدة تبريد و٣٠ مركز توزيع رئيسياً. وكانت هيئة السوق المالية قد أعلنت عن الموافقة على طرح ٣٠٪ من أسهم شركة المراعي البالغة ٤,٥ ملايين سهم، وقد حدد موعد الاكتتاب اعتباراً من بداية عمل يوم غد الاثنين إلى نهاية عمل يوم الأربعاء ٧-٦-١٤٢٦هـ الموافق ١٣ يوليو ٢٠٠٥م.

الأمير سلطان بن محمد

جف كالفرت

وسيتم طرح الأسهم بسعر ٥١٢ ريالاً سعودياً للسهم الواحد، يقتصر الاكتتاب فيها على المواطنين السعوديين. وسيكون الحد الأدنى للاكتتاب والتوزيع عشرة أسهم، كما تم تحديد السقف الأعلى لطلبات الأسهم بـ ٥٠٠٠ سهم، وذلك لإتاحة الفرصة لمشاركة أكبر عدد من المكتتبين. من جهة أخرى أعلن البنك السعودي البريطاني (ساب) أنه سيطرح لعملائه خدمة الاكتتاب في أسهم شركة المراعي عبر أجهزة الصراف الآلي وذلك لأول مرة في المملكة.

وبهذه المناسبة صرح السيد جف كالفرت العضو المنتدب للبنك السعودي البريطاني (ساب) قائلاً: (إنها المرة الأولى التي سيتمكن فيها العملاء من استخدام أجهزة الصراف الآلي للاكتتاب في الأسهم.

ويأتي طرح هذه الخدمة المبتكرة ضمن سعي البنك وجهوده لتوفير خدمات أفضل لعملائه وتخفيف الضغط والازدحام على فروع البنك. وسوف تتاح هذه الخدمة لعملاء البنك ممن يحملون بطاقات صراف ساب الآلي والذين سبق لهم الاكتتاب في إصدارات الأسهم السابقة عن طريق البنك).

وأضاف السيد كالفرت: (سوف تتوفر هذه الخدمة عبر كافة أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك في المملكة وعلى مدى ٢٤ ساعة في اليوم. وبالإضافة لهذه الخدمة فإن البنك يوفر الاكتتاب من خلال خدمة الهاتف المصرفي إلى جانب الطرق التقليدية للاكتتاب. كما تتوفر أيضاً نماذج التسجيل الإلكتروني المسبق من خلال الموقع www. ektetab. com والتي سبق إدخالها خلال الاكتتاب في أسهم شركة التعاونية للتأمين.

هذا وسوف يكون موقع الإنترنت للتسجيل الذاتي متوفراً اعتباراً من ٢٩ يونيو للمكتتبين المسجلين).

هذا وقد عيّنت شركة المراعي مجموعة HSBC كمستشار مالي والبنك السعودي البريطاني كمدير وضامن للاكتتاب. وقال السيد ايوانيس كاراباتاكيس مدير عام ورئيس الخدمات الاستشارية المصرفية الاستثمارية لدى مجموعة HSBC): إن قيمة أسهم شركة المراعي المطروحة للاكتتاب تساوي مبلغ ٢,٣ بليون ريال سعودي منها ٥٠٪ سيتم الاكتتاب فيها عن طريق ساب بينما وزع الباقي بالتساوي على أربعة بنوك تعمل بصفة بنك مستلم وضامن مشترك لعملية الاكتتاب). وأضاف قائلاً: (إن الاكتتاب بأسهم شركة المراعي يعد حدثاً بارزاً مما سيمهد الطريق للمزيد من الشركات ذات المسئولية المحدودة التحول إلى شركات مساهمة تحت نظام هيئة السوق المالية. والجدير بالذكر أن مجموعة HSBC وساب بصدد تأسيس شركة استثمارات مصرفية تقدّم مجموعة واسعة من الحلول المصرفية الاستثمارية في المملكة العربية السعودية. وتقديراً لإنجازاتها ومساهمتها في تطوير أسواق المال في المملكة، فقد منحت مجلة يوروموني مجموعة HSBC وساب جائزة (أفضل بنك في طروحات الأسهم في المملكة العربية السعودية) لعام ٢٠٠٥م.

الملحم يستعرض اليوم الأحد تجارب الاتصالات السعودية في لقاء هيئة المهندسين

□ الرياض – عبدالرحمن الرميح:

يلتقي المهندس خالد بن عبدالله الملحم رئيس شركة الاتصالات السعودية اليوم الأحد ٢٦-٥-١٤٢٦هـ الساعة الثامنة والنصف مساء بقاعة مكارم بفندق ماريوت الرياض المهندسين السعوديين التابعين للهيئة السعودية للمهندسين، حيث يتناول اللقاء العديد من المحاور المهمة مثل الدور الذي تقوم به إدارة المشاريع في نجاح خصخصة شركة الاتصالات السعودية، ويتناول المحور الثاني الأثر المترتب على التغيرات في أسلوب العمل وأثره على نجاح المشاريع في الشركة، ويتطرق المحور الثالث لتميز إدارة المشاريع في شركة الاتصالات السعودية والخطط المستقبلية لتطويرها.

الجدير بالذكر أن شركة الاتصالات السعودية تحرص على المشاركة الفاعلة في المنتديات واللقاءات المحلية والدولية الهادفة إلى خدمة المجتمع وتطوير آليات العمل وفق الأساليب العلمية الحديثة.

ويأتي هذا اللقاء ضمن الأنشطة التي تنظمها شعبة المشاريع بالهيئة السعودية للمهندسين للقيادات الإدارية الناجحة.

الملحم